

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

أولا - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ١٨٢٨ (٢٠٠٨)، الذي طلب إليّ فيه المجلس أن أقدم إليه، كل ٦٠ يوماً، تقريراً بشأن التطورات المتعلقة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والعملية السياسية، والحالة الأمنية والإنسانية في دارفور، وامتثال جميع الأطراف للالتزامات الدولية. ويغطي التقرير شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ثانياً - التطورات المتعلقة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٢ - في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ مجموع قوام العملية من الأفراد النظاميين ٤٨٢ ١٢ فرداً، يشملون ٩٩٤١ فرداً عسكرياً (٣٦٧ ٩ جندياً و ٣٥٣ ضابطاً أركاناً و ١٦١ مراقباً عسكرياً و ٦٠ ضابطاً اتصالاً)، و ٥٤١ ٢ فرداً من أفراد الشرطة (١١١ ٢ مستشاراً في شؤون الشرطة وثلاث وحدات من الشرطة المشكّلة تضم ما مجموعه ٤٣٠ فرداً).

٣ - وبلغ عدد الموظفين المدنيين ٩٦٢ ٢ موظفاً، أي ٥٣ في المائة من قوام العملية بأكمله، وهم يشملون ٧٧٠ موظفاً دولياً و ١٩٣٣ موظفاً وطنياً و ٢٥٩ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، تُتخذ الترتيبات اللازمة لاستقدام ٢٥٩ موظفاً (٩٣ موظفاً دولياً و ٧٨ موظفاً وطنياً و ٨٨ متطوعاً من متطوعي الأمم المتحدة). ويصعب اجتذاب الموظفين واستبقاؤهم بسبب الحالة الأمنية وظروف المعيشة والعمل الشاقة. ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، غادر العملية ٥٨ موظفاً بسبب تقديم استقالتهم أو إعادة



انتدابهم أو انتهاء عقدهم، ورفض ٩٨ مرشحا وقع عليهم الاختيار عروض عمل من العملية بعد إنجاز مستلزمات استقدامهم.

ثالثا - نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

٤ - وصل إلى دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير ما مجموعه ٣٦٣ ١ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وفي أواسط تشرين الأول/أكتوبر، وصل إلى نيالا ٣٢٥ فردا من الجزء الرئيسي لوحدة اللوجستيات البنغلاديشية المتعددة المهام. وفي أواسط تشرين الثاني/نوفمبر، وصل إلى نيالا أيضا ١٤٨ فردا من وحدة النقل المصرية، مما أعطى القدرة اللوجستية للعملية زحما لا يستهان به. وفي أم كداده بشمال دارفور، نُشر في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٤٩٠ فردا من الجزء الرئيسي للكتيبة المصرية الأولى. ويُتوقع أن ينشر الـ ١٧٤ فردا الباقون منها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بعد أن تنجز وحدة الهندسة المصرية التي تتخذ من الفاشر مقرا لها أعمال الهندسة الإضافية في أم كداده.

٥ - ووصلت من نيال واندونيسيا في تشرين الأول/أكتوبر وحدتان من وحدات الشرطة المشكلة قوام كل منها ١٤٠ فردا، نشرت واحدة منهما في نيالا والأخرى في الفاشر. وأُنجزت عملية استبدال وحدة الشرطة المشكلة البنغلاديشية في نيالا بأخرى في تشرين الثاني/نوفمبر.

٦ - وتُنقذ حاليا عملية تناوب كتائب المشاة العشر التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي السابقة في دارفور والمتنشرة بالفعل في دارفور، وستُنجز في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ونُشرت كتيبتان من هذه الكتائب العشر بالقوام المعياري للأمم المتحدة البالغ ٨٠٠ فرد. وسيصل عدد الأفراد في ست منها إلى ما مجموعه ٨٠٠ فرد بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. أما الكتيبتان الباقيتان فسيرفع عدد أفرادهما في أوائل عام ٢٠٠٩ لتبلغا القوام المعياري للأمم المتحدة.

٧ - وتعمل إدارتا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني التابعتان للأمانة العامة مع الجهات المانحة لكفالة نشر الكتائب التابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي السابقة في دارفور مجهزة بالمعدات اللازمة، بما فيها ناقلات الجند المصفحة. وينفذ العديد من هذه القوات أنشطته مستخدما معدات قدمتها الجهات المانحة إلى البعثة. ويُتوقع، وفقا لاحتياجات القوة، أن تصل المعدات المملوكة للوحدات إلى دارفور في النصف الأول من عام ٢٠٠٩، مما يسمح لهذه الكتائب بالعمل كوحدات مكتفية ذاتيا.

٨ - وسُنشَر في دارفور في الأسابيع القادمة عدد من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة. وتشمل الوحدات المتوقع نشرها في كانون الأول/ديسمبر المستشفى الباكستاني من المستوى الثالث مع العاملين فيه البالغ عددهم ١٥٦ فرداً، والجزء الرئيسي من سرية الهندسة الباكستانية البالغ قوامه ٣٣٥ فرداً، و ٤٥٠ جندياً إثيوبياً تابعين لكتيبة المشاة الأولى، و ٣٠٠ فرد من وحدة اللوجستيات الإثيوبية المتعددة المهام، و ١٢٠ فرداً من سرية الاستطلاع الإثيوبية الخاصة بالقطاع، ووحدة نقل متوسطة قوامها ١٢٥ فرداً، ووحدين نيجيريتين من الشرطة المشكّلة.

٩ - وأسهم في تيسير نشر هذه الوحدات تحسّن حالة الطرق في نهاية موسم الأمطار، مما سرّع نقل المعدات المملوكة للوحدات براً إلى دارفور. وفي إطار الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للتعجيل في النشر، اتخذت إدارة الدعم الميداني والعمليات تدابير خاصة لتعزيز القدرة على نقل المعدات جواً إلى وجهتها النهائية. ويُتَوَقَّع، مع إرسال طائرة IL76 إضافية، أن تنتهي العملية، بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، من نقل ما تأخر نقله من معدات مملوكة للوحدات من قاعدة اللوجستيات في الأبيض. كما أنّ إدارة الدعم الميداني والعمليات تتخذان الترتيبات اللازمة لإرسال طائرة إضافية من طراز L100 للتعجيل في إيصال المعدات المملوكة للوحدات إلى مطار الجنينة الصغير نسبياً. ويسرني أيضاً الإفادة بأنّ من المتوقع أن تُنَجَز أعمال الهندسة في معسكر نيالا الأكبر بحلول نهاية عام ٢٠٠٨، وفي المعسكرين الأكبرين في الفاشر والجنينة بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

١٠ - إلا أنه لا تزال هناك صعوبات لوجستية جمة. فالبنية التحتية للمطارات، ونقص القدرة على خدمة الطائرات، وإمكانية تردّي حالة المدرج، ستظل تحد من عدد الرحلات الجوية اليومية إلى دارفور. وبينما تتزايد القدرة على نقل المعدات المملوكة للوحدات في قوافل برية، تثير وعورة الطرق داخل دارفور صعوبات جمة في وجه نقل المعدات الثقيلة.

١١ - واتخذت العملية تدابير لتعزيز قدراتها الهندسية، بوسائل منها التعجيل في إفاد المهندسين العسكريين وإقامة شراكة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وتعيين مقاولين محليين. وتوضع اللمسات الأخيرة على مذكرة تفاهم بين العملية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لتعزيز قدرة العملية على تشييد مراكز شرطة محلية وغير ذلك من المعسكرات والبنى التحتية الخاصة بالعملية حسب الحاجة. وتتعامل العملية أيضاً مع السوق المحلية فتتلقى عطاءات من الموردين السودانيين العاملين في دارفور وتقيمها.

١٢ - ويقدر أن العدد الإجمالي للأفراد النظاميين الموفدين إلى العملية سيناهز بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ نسبة ٦٠ في المائة من القوام المأذون به. وسيتحقق هذا الهدف

بفضل الجهود التي نبذها لتحسين عملية نقل المعدات المملوكة للوحدات إلى دارفور، وتعزيز القدرات الهندسية، ورفع مستوى التعاون مع الحكومة والعمل مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة لكفالة القيام بالأعمال التحضيرية لنشرهم على وجه السرعة. ولبلوغ الهدف المتمثل في نشر نسبة ٨٠ في المائة من أفراد العملية بحلول آذار/مارس ٢٠٠٩، يتعين اتخاذ إجراءات ملموسة في كلٍ من هذه المجالات الأربعة.

١٣ - وفي المستقبل، سيكون استعداد البلدان المساهمة بقوات وتلك المساهمة بأفراد شرطة لإيفاد وحدات عسكرية ووحدات من الشرطة المشكّلة عاملاً ذا أهمية خاصة في جهودنا المشتركة لكي تبلغ العملية، في نهاية الأمر، قوامها المأذون به. ويلقي ذلك عبئاً ثقيلاً على كاهل البلدان المذكورة. إذ يتعين شراء مجموعة كبيرة من المعدات؛ وتدريب الموظفين عليها؛ وإقامة النظم وهيئة المواد اللازمة لصيانتها في دارفور؛ ويتعين تخصيص الاعتمادات لهذه الوحدات كي تغطي تكاليفها في ظروف بالغة الصعوبة. وهذه عملية معقدة وتستغرق الكثير من الوقت، ويزيدها تعقيداً انعدام الأمن والاضطرابات السياسية في دارفور. وهي تقتضي من البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة توخي الدقة في أعمالها التحضيرية لكفالة جاهزية الوحدات التي تقوم بإيفادها لمواجهة التحديات الهائلة الناجمة عن نشرها في دارفور. وتشهد هذه الأعمال التحضيرية في الوقت الحاضر بعض التباطؤ الذي قد يؤدي إلى التأخر في عملية النشر. وتقوم إدارتنا عمليات حفظ السلام والدعم الميداني بمعالجة هذه المسألة حالياً كأولوية مطلقة.

الآلية الثلاثية الأطراف لنشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

١٤ - في إطار المساعي المستمرة للتعجيل في نشر العملية، عقدت اللجنة الثلاثية الأطراف اجتماعها الثاني في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي هذا الاجتماع، توافقت آراء حكومة السودان ومفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على أن الخطوات الملموسة التي اتخذت لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في اجتماع اللجنة الثلاثية الأطراف في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، تكفلت بالنجاح.

١٥ - وإضافة إلى أعمال المتابعة في اجتماع ٧ تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت العملية حكومة السودان بأن المروحيات التكتيكية الأربع التي تعهدت إثيوبيا بتقديمها قد تُرسل أبكر مما كان متوقعاً. ووافقت حكومة السودان على التعاون مع العملية لوضع أي ترتيبات مؤقتة والقيام بأي أعمال تحضيرية لازمة لنشر هذه المروحيات التي ترمس الحاجة إليها.

١٦ - كما طلبت العملية إلى حكومة السودان دعمها لوضع مروحية نقل في كلٍ من المعسكرات الكبرى لإتاحة تنفيذ عمليات الإجلاء الطبي بسرعة. ووافقت الحكومة مبدئياً على الاقتراح وطلبت إلى العملية التنسيق مع المسؤولين المعنيين لإعداد البروتوكول الضروري لتنفيذه. وأخيراً، وافقت الحكومة على الاجتماع بممثلين عن العملية لمناقشة تخصيصها بموجة لكي تبث إذاعة للأمم المتحدة في دارفور براجمها. وأُتفق على عقد الاجتماع القادم للجنة الثلاثية الأطراف بشأن العملية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في أديس أبابا.

رابعاً - العمليات التي اضطلعت بها العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

١٧ - ما زال المستوى الأمني في دارفور في المرحلة الرابعة. ويتجسد التهديد المتواصل في ارتفاع مستويات أعمال عمليات السطو وسرقة السيارات والاشتباكات العسكرية والاعتداءات القاتلة التي تستهدف قوات العملية. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل أحد حفظة السلام وأصيب آخر بجروح بعد الاعتداء عليهما بينما كانا يحرسان مورد ماء قريباً من مخيم كساب للمشردين داخلياً في كُتم في شمال دارفور. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أصيب أحد حفظة السلام بجروح وسُرقت مركبة أثناء كمين تعرضت له قافلة من المركبات تابعة للعملية كانت تسير بين المعسكر الرئيسي التابع لها وطريق الجنيّة. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، سُرق ما مجموعه ٣٣ مركبة (١٧ منها عائدة للأمم المتحدة) و ١١ شاحنة كان برنامج الأغذية العالمي قد استأجرها.

١٨ - وعلى الرغم من حالة انعدام الأمن، سيّرت العملية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير ١٠٢٧ دورية لبناء الثقة و ٣١٨ دورية لأغراض المراقبة و ٢٩ دورية لأغراض التحقيق، مركزةً على تيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى وجهتها وتوفير الحماية للقوافل. كما واصل المستشارون في شؤون الشرطة التابعون للعملية تسيير دوريات لأغراض الرصد وبناء الثقة وزيارة مراكز الأمن المشتركة بين الشرطة والسكان المحليين ومراكز الشرطة الحكومية في جميع أنحاء دارفور. وتواصلت دوريات العملية في المنطقة كلها، مساهمةً منها في إشاعة بيئة أكثر أماناً بغية مساعدة المشردين داخلياً والسكان المحليين على حصد محاصيلهم. وإضافة إلى ذلك، استحدثت العملية نظاماً لتقسيم مخيمات المشردين داخلياً إلى مناطق بحيث تركز على المناطق التي يسود فيها التوتر أو التي تشكل مصدر تهديد للدوريات، مما يزيد من فعالية أنشطتها.

١٩ - وعقب حوادث إطلاق النار في ٢٥ آب/أغسطس في مخيم كلما للمشردين داخلياً، التي أودت بحياة ٣٢ من هؤلاء المشردين وبإصابة ما لا يقل عن ٨٥ آخرين بجروح، مضت

العملية في التواجد على مدار الساعة في محيط المخيم، ووضعت نهجا متكاملًا على صعيد العملية ككل لكي تضطلع بولايتها المتمثلة في حماية المشردين داخليا. وإن هذا النهج، الذي سينفذ على ثلاث مراحل هي منع نشوب النزاعات والتصدي للأزمات وإدارة مرحلة ما بعد انتهاء الأزمات، يقتضي تعاونًا وثيقًا بين العملية والجهات المعنية بالشؤون الإنسانية، واحترام جميع الأطراف لما عليها من واجبات. بمقتضى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن واتفاقات وقف إطلاق النار.

٢٠ - ويتم في هذا النهج الإقرار بضرورة تمتين الصلات بين المشردين داخليا وممثلي الجهات المعنية بالشؤون الإنسانية والسلطات الحكومية المعنية لضمان اعتبار مخيمات المشردين داخليا مناطق مدنية مشمولة بالحماية. وفي هذه الأثناء، شكلت الحكومة لجنة على صعيدى الولاية والبلد للتحقيق في حوادث يوم ٢٥ آب/أغسطس. وحتى الآن، لم تُنشر نتائج التحقيقات الحكومية ولم يتم استجواب أي فرد أو تحميل أي كان مسؤولية الحوادث المذكورة.

٢١ - وبدأ في القطاعات الثلاثة اتخاذ مبادرات مشتركة بين السكان المحليين والشرطة لإشاعة الأمن وعقد حلقات للتدريب على كيفية التحقيق في العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. والغرض من هذه المبادرات هو ترسيخ الشراكة بين الشرطة التابعة للحكومة السودانية والحركات والسكان المحليين. وإضافة إلى ذلك، نُظمت للشيوخ في مخيم أبو شوك للمشردين داخليا الواقع في شمال دارفور حلقة تدريبية دامت خمسة أيام تناولت كيفية توفير الأمن عبر التعاون بين السكان المحليين والشرطة.

٢٢ - وتواصل العملية التعاون مع أصحاب المصلحة على الصعيدين المحلي والوطني وتقديم الدعم الفني والاستشاري إلى عملية السلام والمبادرات المحلية المتخذة لحل النزاعات. وعقدت البعثة خمس حلقات تدريب على كيفية إجراء المفاوضات السلمية والتوسط والقيادة وبشأن اتفاق السلام لدارفور، خصصتها لمنظمات المجتمع المدني وزعماء المشردين داخليا وزعماء الإدارة المحلية في شمال وغرب دارفور؛ ويسرت أيضا حل أربعة نزاعات نشبت بين حركات مسلحة في جنوب وغرب دارفور. كما أقرت العملية ٥٦ مشروعًا من المشاريع السريعة الأثر، بلغت قيمتها ١,٢ مليون دولار. وتتصل نسبة ستين في المائة من هذه المشاريع بقطاع التعليم، معظمها في شمال دارفور.

٢٣ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واجهت العملية بعض العوائق التي حالت دون نقلها بحرية. ففي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، منع موظفون حكوميون في مطار نيالا خبيرين في نزع الألغام تعاقبت معهما دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام كانا في طريقهما إلى

دارفور وفي حوزة كل منهما بطاقة هوية صادرة عن بعثة الأمم المتحدة في السودان، من دخول البلد لعدم حملهما بطاقة هوية من البطاقات الخاصة بالعملية أو جواز سفرهما الوطني. فاستدعي أحد موظفي الدائرة للتدخل لكنه هُدد بالاعتقال وأرغم على مغادرة دارفور على متن أول طائرة كانت متاحة وذلك في ٧ تشرين الأول/أكتوبر.

٢٤ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، منعت الحكومة السودانية قوة تابعة للعملية كانت تواكب وفدا كنديا من دخول مخيم أبو شوك للمشردين داخليا في شمال دارفور. وفي اليوم نفسه، منعت الحكومة فريقا تابعا لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام موجودا في كُتم من استخدام جهاز تحديد المواقع الجغرافية العالمي وآلات تصوير رقمية ومن تنفيذ عملية تدريب على إجلاء المصابين تعتبر جانبا إلزاميا من جوانب عمليات إزالة الألغام. وأصرت الحكومة على مراقبة العمليات التي تضطلع بها هذه الدائرة كشرط للسماح لها باستخدام الجهاز المذكور، وهذه ممارسة لا تجبها الدائرة في إطار إجراءات السلامة التي تعتمدها. وسعت الدائرة حتى يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر لحل هذه المشكلة؛ فما كان منها في نهاية الأمر إلا أن تتخلى عن أنشطتها في مجال نزع الألغام في كُتم وأن تنقل موظفيها إلى طويلة.

٢٥ - وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، أوقفت دورية مشتركة بين الشرطة والجيش التابعين للحكومة دورية تابعة للعملية في بلدة الجنيينة، في غرب دارفور، وفي ما بعد أمرت البعثة بالكف عن تسيير دوريات ليلية في البلدة. وسابقا، ذكرت الحكومة، في اجتماع عقد في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر بين ممثلين عن العملية ومسؤولين حكوميين (ضموا ممثلين عن القوات المسلحة السودانية وجهاز الأمن والمخابرات الوطني والشرطة)، أن تسيير الدوريات في البلدات يقع في نطاق مسؤوليتها وأنه ينبغي للعملية عدم تسيير دورياتها إلا في مخيمات المشردين داخليا دون سواها. وفي اليوم نفسه، اضطرت دورية تابعة للعملية كانت في طريق عودتها إلى كُتم إلى تغيير مسارها، فتوجهت إلى أم برو بسبب الاشتباكات الدائرة في المنطقة بين الحكومة السودانية وبين جناح عبد الواحد التابع لجيش التحرير السوداني. ووردت أيضا تقارير عن قيام الحكومة ذلك اليوم بقصف جوي لقرى في كُتم.

٢٦ - إضافة إلى ذلك، تم من جانب واحد إلغاء تأشيرة مدتها شهر حصل عليها أعضاء بعثة أوفدها مفوضية حقوق الإنسان إلى السودان (الخرطوم ودارفور) ومُنحوا بدلا منها في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر تأشيرة لمدة سبعة أيام، ولدى وصول هذه البعثة إلى الخرطوم، قرر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان منعها من التوجه إلى دارفور.

٢٧ - وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حرم جهاز الأمن والمخابرات الوطني في مطار نيالا عاملين سودانيين في إحدى المنظمات غير الحكومية من حقهما في السفر إلى جبل مارا

الشرقي. وفي اليوم ذاته، منع هذا الجهاز في المطار سودانيين آخرين عاملين في منظمة غير حكومية من التوجه إلى الجنينة. وفي بلدة الضعين، قام أيضا مسؤولون حكوميون بمنع عملية توزيع للأغذية تجريبها بشكل دائم منظمة غير حكومية معنية بالشؤون الإنسانية، بحجة أن هذه الأغذية غير صالحة للاستهلاك البشري.

خامسا - الحالة الأمنية

٢٨ - ظلت الحالة الأمنية، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تثير القلق لعدة أسباب من بينها القصف الجوي الذي قامت به الحكومة والاشتباكات بين القوات المسلحة السودانية وحركات التمرد المسلحة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، نفذت قوات تابعة للحكومة السودانية، بمساندة من الميليشيات، عمليات عسكرية ركزت فيها على تعزيز مواقعها وعلى إخراج قوات جيش التحرير السوداني/جناح الوحدة من المناطق التي تسيطر عليها. ودفعت هذه الأنشطة العسكرية العملية إلى منع موظفي الأمم المتحدة من التوجه إلى بعض المناطق حمايةً لسلامتهم، بخاصة منطقة شرق جبل مرة (شمال دارفور).

٢٩ - وفي منطقة المهاجرية والمناطق المحيطة بها في جنوب دارفور، أفادت تقارير بحصول سبعة اشتباكات مسلحة منفصلة في الفترة من ٥ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر بين قبائل المعالية والمسارية والبرقيد من جهة وقبيلة الزغاوة من جهة أخرى. وفي هذه الاشتباكات، قُتل ما لا يقل عن ٤١ رجلا وثلاثة أطفال وأصيب العديد بجروح. وأفيد عن اغتصاب سبع نساء أثناء هذه الاشتباكات، وأُحرقت مساحات واسعة من الأراضي المزروعة وسُرقت رؤوس من الماشية.

٣٠ - وعلى الرغم من إعلان الحكومة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر وقف القتال من جانب واحد، وردت تقارير تفيد عن عمليات من القصف الجوي استهدفت مواقع مختلفة في شمال دارفور، من بينها كوريبا وأم الحاريق ووادي فيدي وسايا في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وجبل مون وكلبوس وسيليا (غرب دارفور) في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

٣١ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، نُصب كمين لقوات حكومية كانت تسير دورية في منطقة الجريدة في جنوب دارفور. وفي اليوم نفسه، تعرضت قوات الشرطة الحكومية لإطلاق النيران بينما كانت تسير دوريات روتينية بين مدينتي بورام وجوغانة. وأودى ذلك بحياة عنصرين منها.

٣٢ - وحققت العملية في التقارير التي أفادت بقيام الحكومة السودانية بعمليات قصف جوي يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر في أبو دنغل في جنوب دارفور، وأكدت الآثار

الظاهرة للعيان التي خلفها القصف الجوي، ومن بينها أربع حُفر سببتها القذائف ووجودُ ذخائر غير منفجرة.

٣٣ - وواصلت العملية رصد انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في جميع أنحاء دارفور، وخاصة انتهاك حق الإنسان في الحياة والأمن، وأعمال العنف الجنسي والعنف الذي يستهدف المرأة بسبب نوع جنسها. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت العملية ثلاث حالات من استخدام الحكومة للقوة المفرطة، تمت على يد قوات الأمن السودانية في مخيمات للمشردين داخليا. ففي ١٠ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل اثنان من المشردين داخليا وأصيب ما لا يقل عن ثمانية آخرين بجروح، منهم فتاة في الثامنة من عمرها، وذلك عندما دخل جنود من القوات المسلحة السودانية إلى مخيم نرتيتي للمشردين داخليا في زالنجي في غرب دارفور، وأطلقوا أعيرة نارية قريهم.

٣٤ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تواصل ورود تقارير إلى البعثة بشأن تعذيب المحتجزين لدى جهاز الأمن والمخابرات الوطني وإساءة معاملتهم. وتم توثيق أربع حالات من هذا النوع في زالنجي. ويشكل تواتر هذه الحالات الذي تضاف إليه إفادات الضحايا المتشابهة، دليلا على لجوء الجهاز المذكور إلى ممارسة التعذيب أو إساءة المعاملة لدى استجواب المشتبه في ارتباطهم بالحركات غير الموقعة على اتفاق السلام. كما أن التقرير الدوري العاشر الذي أصدرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ عن حالة حقوق الإنسان في السودان يشير أيضا إلى وجود منحي لدى هذا الجهاز بالاعتقال والاحتجاز بشكل تعسفي في دارفور.

٣٥ - وغالبا ما تحصل أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس حتى الآن في جو من الإفلات من العقاب ومن عدم التحرك من جانب سلطات إنفاذ القانون. وما زالت النساء والفتيات المشردات داخليا اللاتي يضطلعن بأعمال متصلة بكسب الرزق، مثل جمع الحطب أو جلب المياه، هنّ الأكثر عرضة لوقوع ضحية هذه الأعمال. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، وثقت العملية ١٩ حالة من العنف الذي يستهدف المرأة بسبب نوع جنسها، وقع ضحيتها ٥٤ أنثى أفادت تقارير بأن ٢٤ منهن تعرضن للاغتصاب. وكانت كل الضحايا تقريبا من المشردات داخليا، ومعظمهن من قبيلة الفور، بينما كانت الضحايا الأخريات من قبائل إرنغا وماساليت والزغاوة. وفي تسع من هذه الحالات، أفادت تقارير بأن الجناة كانوا أفرادا من القوات المسلحة السودانية و/أو رجالا يرتدون بزات عسكرية، وكان للشرطة الاحتياطية المركزية صلة بمحالتين ولميليشيات مشبوهة صلة بسبع حالات.

٣٦ - ومن الحالات التسع عشرة التي شملت أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، لم تتلق الشرطة معلومات إلا عن خمس حالات فقط ولم تسجل غيرها. ولم تسجل أربع حالات بسبب عدم تواجد الشرطة في المنطقة، وامتنعت الشرطة عن تسجيل حالتين أخريين. وقد يُعزى تزايد الحالات الموثقة عن أعمال العنف الجنسي والعنف الذي يستهدف المرأة بسبب نوع جنسها إلى أن النساء والفتيات يقضين مزيداً من الوقت، بسبب بدء موسم الحصاد، على مسافات بعيدة من القرى ومخيمات المشردين داخليا التي تنعم بسلامة نسبية، وبالتالي يصبحن أكثر عرضة للاعتداءات.

٣٧ - وإن العملية، إلى جانب تأديتها مهام تسند إليها في حدود قدراتها، تنفذ خطة لتعزيز الأمن ترمي إلى التخفيف من حدة المخاطر الأمنية التي تتهدد الموظفين، وذلك عبر معالجة مسائل رئيسية ذات صلة بالأمن هي: (أ) حماية المعسكرات ومواقع الأفرقة من الأسلحة النارية الخفيفة ومن عمليات التسلّل؛ و (ب) خفض حالات سرقة السيارات؛ و (ج) نقل المجمعات المعرضة للمخاطر إلى أماكن أخرى وتوفير أماكن إقامة مؤقتة عاجلة للموظفين في مساكن تنقيد بمعايير العمل الأمنية الدنيا لأماكن الإقامة؛ و (د) تعزيز القدرة على المعالجة الطبية والإجلاء لأغراض طبية؛ و (هـ) تمكين إجراءات القيادة والتحكم ذات الصلة بتنفيذ التدابير الأمنية؛ و (و) تحسين مستوى القدرة على التنقل العسكري؛ و (ز) إقرار خطط الإجلاء وتحديثها.

٣٨ - واجتمعت فرقة العمل المتكاملة الخاصة بدارفور، التي أنشئت عقب أحداث ٢٥ آب/أغسطس في مخيم كَلما، للمرة الأولى في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر في الخرطوم. وبحث ممثلو العملية والحكومة السودانية الحالة الأمنية في دارفور ومستلزمات إنشاء آلية لمراقبة وقف إطلاق النار، والمخاطر الأمنية في مخيم كَلما. واتفق الطرفان على عقد اجتماعات شهرية دورية، اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

سادسا - الحالة الإنسانية

٣٩ - لا تزال منظمات تقديم المعونة الإنسانية تجهد للإبقاء على البرامج القائمة وتوسيع نطاق العمليات لتشمل المناطق التي بات يمكن الوصول إليها مؤخرًا. ولا تزال التحديات الإنسانية الجسيمة تكمن في الوصول إلى المدنيين وحمائيتهم. وأفيد بأن العدد الإجمالي للمشردين الجدد هذا العام بلغ نحو ٣١٠.٠٠٠ شخص. ومع أن حالات التشريد أو إعادة التشريد هذه ليست إلا مؤقتة، فإن التدمير الذي طال أيضا البنية التحتية الإنسانية، وما نجم عن ذلك من تأخير في تقديم المساعدة العوئية، ضاعف من معاناة شعب دارفور.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُرقت ٢٨ مركبة إنسانية، بينها مستشفى نُقل. كما احتُطِف ٣٩ من العاملين في المجال الإنساني في حوادث السرقة تلك وتعرَّض ١٣ مبنى يُستخدم لأغراض إنسانية لهجوم من قبل مسلحين. وعلاوة على ذلك، أُوقفت ونُهبت ١٠ قوافل من المساعدات الإنسانية واقتُحم أو دُمر ٢١ مبنى يُستخدم لأغراض إنسانية. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، تعرض مكتب لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مكجر (دارفور الغربية) لهجوم من قبل لاجئين تشاديين اعتدوا على الموظفين وألحقوا أضراراً بالعربات والممتلكات. ونتيجة لتلك الهجمات المركزة، جرى نقل الموظفين العاملين في المجال الإنساني مرتين.

٤١ - وأعربت الحكومة من جانبها عن استيائها من نشر الأوساط المعنية بالشؤون الإنسانية بيانات بشأن النزاع في دارفور ومن انعدام التقييمات المشتركة التي من شأنها السماح بالتوصل إلى أرقام موحدة وفقاً لما طلبته مفوضية العون الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت الحكومة عن قلقها إزاء حوادث الإجرام وتهريب الأسلحة والسماح المحدود أو عدمه من قبل السلطات المحلية بالوصول إلى المخيمات الكبرى للمشردين داخليا مثل كلما ومخيمات زالنجي الثلاثة (الحمادية والحصاحصا وخمسة دقيقة) الأمر الذي يحول دون تمكّنها من تنفيذ برامج في تلك المخيمات. وفي أعقاب الحادثة التي وقعت في مخيم كلما للمشردين داخليا يوم ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، قامت العملية المختلطة بمحاولات عدة في سبيل طي صفحة الماضي، بينها جمع الزعماء المحليين للمشردين داخليا والسلطات المحلية.

٤٢ - وفي تطور يستحق الترحيب، أعلنت حكومة السودان في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر تمديد الوقف الاختياري للإجراءات التي اتخذتها وذلك حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ لتيسير تقديم المعونة الإنسانية إلى دارفور. ومن المتوقع أن يعزز ذلك التطور تقديم المساعدة الإنسانية إلى ما يصل إلى ٤,٧ ملايين من المتضررين جراء النزاع.

٤٣ - وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، بدأ منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، جون هولمز، زيارته الثانية إلى السودان لتقييم الحالة الإنسانية المستعصية في دارفور وكذلك لاستعراض الحالة الإنسانية في جنوب السودان. وأشار إلى أن الأوساط المعنية بالشؤون الإنسانية لا تزال تواجه تحديات، وشدد على أن الوجود الطويل الأمد لأعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا يؤدي إلى زيادة حدة التوتر ويلقي عبئاً إضافياً على بيئة هشّة أصلاً. وخلص إلى أن أمس ما يحتاجه الوضع هو وقف لإطلاق النار، يعلنه ويحترمه جميع الأطراف، وتسوية للنزاع متفق عليها.

سابعاً - العملية السياسية

٤٤ - في تشرين الأول/أكتوبر، أطلق الرئيس عمر البشير ملتقى أهل السودان. وشكلت هذه المبادرة خطوة هامة في الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي لأزمة دارفور. وحضر هذه المناسبة كبار قادة جميع الأحزاب السياسية الرئيسية في السودان باستثناء حزب المؤتمر الشعبي والحزب الشيوعي السوداني، كما ضمت ممثلين عدة من دارفور، دون أن يكون بينهم ممثلون عن الحركات المسلحة في دارفور. ونوقشت طائفة واسعة من القضايا بينها الأمن وتقاسم السلطة وتقاسم الثروة.

٤٥ - واختتم الملتقى في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر بإعلان الرئيس البشير وفقاً فوراً من جانب واحد لإطلاق النار وذلك رهناً بإنشاء آلية لمراقبة وقف إطلاق النار، فضلاً عن وضع برنامج لتزعم سلاح الميليشيات وإنشاء شرطة محلية لمحيمات المشردين داخلياً. ووافق الرئيس أيضاً مبدئياً على دفع تعويضات فردية وجماعية لضحايا النزاع. كما وافق على إنهاء الحملات الدعائية المعادية وعلى أن يناقش مع شعب دارفور زيادة عدد الولايات عن الولايات الثلاث الحالية. وأرجئت مسألتنا جعل دارفور إقليمياً واحداً وتعيين نائب رئيس لدارفور. وقد رفضت علناً بعض الحركات المسلحة، بينها حركة العدل والمساواة، النتائج التي خلص إليها ملتقى أهل السودان بما في ذلك إعلان الرئيس من جانب واحد وقف إطلاق النار.

٤٦ - وسيبقى الملتقى في خطواته التالية إلى التماس آراء أصحاب المصلحة من أبناء دارفور الذين لم يكونوا ممثلين خلال اجتماعاته في كينانة، بمن فيهم الحركات المسلحة والمشردون داخلياً والمدنيون الموجودون في المناطق التي تسيطر عليها الحركات المسلحة، وأبناء دارفور الموجودون في الخرطوم والشتات.

٤٧ - وما زالت آلية الحوار والتشاور بين أهالي دارفور توفر منتدى للمناقشات بين طائفة واسعة من أصحاب المصلحة دعماً لعملية السلام. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استضافت اجتماعاته مراكز السلام في جامعات دارفور الثلاث، وهو ما يمثل توظيفاً في بناء القدرات والمؤسسات في المنطقة.

٤٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أجرى كبير الوسطاء، المشترك، جبريل باسوليه، مشاورات موسعة مع الأطراف في محاولة للحصول على التزام بالعمل سريعاً على حل النزاع في دارفور. والتقى عدة مرات لهذه الغاية كبار المسؤولين في حكومة السودان وكذلك عبد الواحد (جيش تحرير السودان - جناح عبد الواحد) وخليل إبراهيم (حركة العدل والمساواة) وجيش تحرير السودان - جناح الوحدة والجبهة المتحدة للمقاومة. وتعهدت حكومة

السودان وحركات المتمردين العمل بشكل وثيق مع كبير الوسطاء المشترك على وضع اتفاق إطاري يشمل توقيت المحادثات ومكان انعقادها وشكلها وجدول أعمالها، فضلا عن التزام بوقف الأعمال القتالية. وأكد كبير الوسطاء المشترك خلال مشاوراته على أهمية الأمن وضرورة قيام الأطراف بإنهاء الأعمال القتالية. ومتابعة لإعلان وقف الأعمال القتالية من جانب واحد الذي صدر عن الرئيس البشير، عكف كبير الوسطاء المشترك مع الأطراف والعملية المختلطة على استكشاف آليات لرصد اتفاق لوقف الأعمال القتالية.

٤٩ - وفي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، التقى أيضا كبير الوسطاء المشترك بشكل موسع عددا من أصحاب المصلحة الآخرين، بينهم حكومة قطر وبلدان المنطقة. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر أطلع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على المستجندات مشددا على أهمية تحسين العلاقات بين تشاد والسودان. وأكد من جديد كبير الوسطاء المشترك خلال المناقشات التي أجراها على أهمية تنسيق الجهود والمبادرات وشدد على ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء باستخدام نفوذها لدى الأطراف للمضي نحو التوصل إلى حل للنزاع قابل للصمود في دارفور. وتحقيقا لهذه الغاية، شارك في اجتماع فريق دكاك للاتصال المعقود في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر في نجامينا، حيث أجرى أيضا مشاورات مكثفة مع مسؤولي حكومة تشاد. وبين ٢٧ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى السيد باسوليه أيضا مشاورات بشأن دارفور على هامش مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، في الدوحة. وكان فريق الوساطة يعمل بشكل وثيق مع حكومة قطر على إمكان عقد محادثات سلام في الدوحة عندما يصبح الأطراف على استعداد لاستئناف المفاوضات المباشرة.

٥٠ - وفي ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، زار وفد مشترك يضم قطر والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ولايات دارفور الثلاث لبحث إمكان إجراء محادثات السلام في الدوحة. وعندما التقى الوفد بحكام الولايات الثلاث، وبالجمتمع المدني وقيادة العملية المختلطة، كرروا تأكيد استعدادهم للعمل بشكل وثيق مع كبير الوسطاء المشترك التابع للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومع العملية المختلطة.

٥١ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، وقّعت القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان - جناح ميني ميناوي مذكرة تفاهم بشأن التنسيق السياسي والعسكري في الفاشر. وتمخضت هذه المذكرة المشار إليها بـ "إعلان الفاشر"، عن اللجنة العسكرية المشتركة التي أنشئت في أعقاب الاجتماع الذي عُقد بين نائب الرئيس عثمان طه وزعيم جيش تحرير السودان - جناح ميني ميناوي في أيلول/سبتمبر الماضي.

٥٢ - وتحدد مذكرة التفاهم الخطوط العريضة للأنشطة المشتركة التي يقوم بها الطرفان بهدف النظر في إمكانية التعويض عن حالات وفاة والأضرار الناجمة عن الأعمال القتالية الأخيرة في شرق جبل مرّة، وتنسيق الترتيبات الأمنية في دارفور، وتشجيع وحماية التجارة ووصول المساعدات الإنسانية داخل المنطقة، وإشراك الجهات غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور في العملية السياسية. وانسجاماً مع مذكرة التفاهم، أصدر الرئيس البشير مرسوماً تضمن توجيهاً بدمج اتفاق سلام دارفور في الدستور المؤقت، وهو أمر تعكف حالياً على درسه اللجنة القومية لمراجعة الدستور بغية وضع الصيغة النهائية له تمهيداً لإحالاته إلى الجمعية الوطنية لاعتماده في دورتها المقبلة. بيد أن جيش تحرير السودان - جناح ميني ميناوي لا يزال يعرب عن الأسف لعدم قيام الحكومة باتخاذ إجراءات للإفراج عن الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الاجتماعية والاقتصادية المتفق عليها.

٥٣ - وفي ٦ و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، زارت دارفور بعثة تابعة للاتحاد الأفريقي لتقصي الحقائق يقودها رئيس بوروندي السابق بيار بويويا، للوقوف على العلاقات بين تشاد والسودان، وتقييم ما بُذل من جهود حتى الآن لحل الأزمة وتقديم توصيات إلى الاتحاد الأفريقي بشأن كيفية المضي قدماً. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، حصل تبادل للسفراء بين تشاد والسودان وفي ١٥ تشرين الثاني/تشرين الثاني/نوفمبر، بعث البلدان بممثلين عنهما للمشاركة في اجتماع مجموعة الاتصال المعنية باتفاق داكار، الذي عُقد في بنجامينا.

ثامنا - ملاحظات

٥٤ - بعد انقضاء سنة تقريبا على نقل السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى العملية المختلطة، لا تزال العملية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تواجه تحديات هائلة. فالعنف والتشريد يتواصلان، والعمليات الإنسانية عرضة للخطر، والاشتباكات بين الأطراف تقع بانتظام بشكل مؤسف ولم تتوصل الأطراف بعد إلى اتفاق سلام عن طريق التفاوض.

٥٥ - وفي هذا الجو، ركزت العملية المختلطة على حماية المدنيين ونشر ما تبقى من عنصريها العسكري والتابع للشرطة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص تقديري لجميع البلدان المساهمة بقوات وبقوات شرطة والجهات المانحة، بما في ذلك أصدقاء العملية المختلطة، لدعمهم المتواصل للبعثة. وأود أيضاً أن أكرر ندائي إلى الجهات القادرة على توفير قدرات حيوية للبعثة أن تقوم بذلك دون مزيد من الإبطاء. فحتى الآن لم يوف بعد بالتعهدات بتوفير وحدة لوجستية متعددة المهام ووحدة للنقل المتوسط ووحدة للنقل الثقيل

ووحدة استطلاع جوي وطائرات هليكوبتر تكتيكية خفيفة و ١٨ طائرة هليكوبتر للاستخدام المتوسط.

٥٦ - وسيظل أيضا الدعم والتعاون اللذان تقدمهما الحكومة بشكل مطّرد حيويين لجهودنا لنشر العملية المختلطة ولقدرة البعثة على القيام بالمهام المكلفة بها. وفي هذا السياق، أرحب بتنفيذ حكومة السودان توصيات اللجنة الثلاثية وأعوّل على الحكومة لضمان تنفيذ تلك التوصيات على الصعيدين الوطني والمحلي.

٥٧ - وفي الوقت نفسه، بذلت الحكومة أيضا جهودا لتنشيط الحوار السياسي الداخلي من خلال مبادرة ملتقى أهل السودان المتعددة الأحزاب. فمن شأن هذه الجهود أن تسهم في التوصل إلى تسوية تفاوضية لمسألة دارفور. بيد أن التقدم الحقيقي لا يمكن قياسه إلا من خلال ما يُتخذ من إجراءات ملموسة. وسيتعين على الحكومة، بغية بناء الثقة وإثبات جدتها، الإسراع في تنفيذ توصيات ملتقى أهل السودان. وسيكون من الأهمية بمكان أن تُجرى هذه المشاورات في ولايات دارفور وأن تفي الحكومة بما قطعته من تعهدات بالتعويض وتقديم المعونة الإنمائية والتعاون مع الجماعات المسلحة.

٥٨ - كما رحبتُ بإعلان الرئيس البشير وقف الأعمال القتالية من جانب واحد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، فأنا أشعر بخيبة أمل كبيرة إزاء النشاط العسكري الذي تستمر الحكومة في القيام به. وتشكل التقارير التي تفيد بحصول أعمال عنف واشتباكات وعمليات قصف جوي منذ صدور إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر مدعاة للقلق الشديد. وعليه، فهي لا تعكس النية البناءة التي نستشفها من بيانات الحكومة. لذا، أهيب مجددا بجميع الأطراف ضبط النفس وتحديد التزامها بوقف فوري وغير مشروط للأعمال القتالية.

٥٩ - ويشكل الوقف الحقيقي للأعمال القتالية شرطا مسبقا أساسيا للحوار السلمي الذي سيكون لازما لإنجاح محادثات السلام. فمن خلال إنهاء الأعمال القتالية، يمكن للأطراف أن تثبت جدتها في ما يتعلق بالتوصل إلى تسوية سياسية. وما برح كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يحرز تقدما في وضع اتفاق إطاري سيشكل الأساس الذي ستستند إليه محادثات السلام الموضوعية عندما تصبح الأطراف مستعدة لذلك. بيد أن نجاحه هو رهن رغبة الأطراف في الانخراط بشكل بناء في عملية السلام والدعم الراسخ المقدم من المجتمع الدولي لضمان بقاء سائر المبادرات تحت مظلة جهود الوساطة التي يقوم بها السيد باسوليه.

٦٠ - كما أن وقف الأعمال القتالية مطلوب لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية الحيوية. وأنا أشعر بقلق بالغ من أن انعدام الأمن ما زال يؤثر تأثيراً خطيراً على المدنيين ويعوق الجهود التي تبذلها الأوساط المعنية بالشؤون الإنسانية لتقديم المساعدة اللازمة لإنقاذ أرواحهم.

٦١ - وأرحب بتمديد الحكومة العمل بالبلاغ المشترك بشأن وصول المساعدات الإنسانية وأحث الحكومة على بذل مزيد من الجهد لضمان الوفاء بمتطلبات هذه الاتفاقات في الخرطوم ودارفور. كما أدعو الحكومة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لاسيما في ما يتعلق بحماية المدنيين. ومع أن الوضع في كَلَمَا بات مستقرًا بعد حادث ٢٥ آب/أغسطس، فثمة تقارير مقلقة تفيد عن ممارسة التهيب والمضايقة في حق المشردين داخليا، ولا سيما النساء منهم، الذين يقعون ضحايا الميليشيات.

٦٢ - وفي ما يتعلق بتنفيذ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف صادرة في ١٤ تموز/يوليه في حق الرئيس البشير، فإن الأمم المتحدة تحترم استقلال المحكمة وعملها القضائي وتشدّد على الأهمية الحيوية للامتثال التام من قبل جميع الأطراف لإجراءات المحكمة. وستواصل عملياتنا لحفظ السلام والعمل الإنساني والإنمائي في السودان أعمالها في شكل حيادي، عن طريق تعاونها بحسن نية مع جميع الشركاء سعياً لتحقيق الهدف المتمثل في إحلال السلام والاستقرار في البلد.

٦٣ - ورغم الإعلانات البناءة الصادرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لا يزال القتال في دارفور مستمرا، ولا يزال المدنيون الأبرياء يعانون، علاوة على تعرّض العملية المختلطة والعاملين في المجال الإنساني للتهديد وفشل الأطراف في إيجاد حل سياسي. وأنا أشدد ما استطعت على ضرورة قيام الأطراف بإظهار التزامهم بتحقيق تسوية سلمية للتراع في دارفور باتخاذهم إجراءات ملموسة للحد من العنف وتخفيف المعاناة الإنسانية. ففي نهاية المطاف، لا يمكن فرض السلام. لذا يجب على حكومة السودان وحركات المتمردین المسلحة أن تتوصل إلى إدراك أن العنف لن يحقق الأهداف التي تسعى إليها وأن الأزمة في دارفور لا يمكن حلها إلا من خلال المفاوضات السياسية والتوصل إلى اتفاق سلام شامل وجامع.